

«المقاربة الجيوسياسية في دراسة المجال الجغرافي: تأصيل إبستمولوجي وتطبيق ديداكتيكي»
موضوع يوم دراسي بمركز تكوين مفتشي التعليم بالرباط

متابعة زكرياء البدراوي

متابعات علمية

في إطار تنفيذ برنامجها العلمي السنوي، نظمت شعبة الإنسانيات بمركز تكوين مفتشي التعليم، بتعاون مع ماستر الجغرافيا الاقتصادية والسياسية لإفريقيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، يوما دراسيا في موضوع: «المقاربة الجيوسياسية في دراسة المجال الجغرافي: تأصيل إبستمولوجي وتطبيق ديداكتيكي»، وذلك يوم الخميس 14 ماي 2026م، بمركز تكوين مفتشي التعليم بالرباط.

وقد شكل هذا اليوم الدراسي مناسبة علمية وتكوينية للتفكير في راهنية المقاربة الجيوسياسية داخل الحقل الجغرافي، سواء من حيث أصولها المفاهيمية والإبستمولوجية، أو من حيث إمكانات أجرأتها ديداكتيكيًا في الدرس الجغرافي. كما أتاح اللقاء فضاء لتقاطع النظر الأكاديمي بالممارسة التربوية، من خلال مساءلة موقع الجغرافيا المدرسية في فهم تحولات العالم المعاصر، وما يرتبط بها من قضايا القوة والموارد والمجال والفاعلين.

انطلقت أشغال اليوم الدراسي حوالي الساعة التاسعة وأربعين دقيقة بجلسة افتتاحية سيرها الأستاذ "علي آيت أوشان"، رئيس شعبة اللغات، وافتتحت بكلمة ألقاها باسم إدارة مركز تكوين مفتشي التعليم. تلتها كلمة ترحيبية للأستاذ "شكير عكي"، رئيس شعبة الإنسانيات، ثم كلمة الطالب المفتش "الخياطي الضيفي"، منسق فوج الطلبة المفتشين تخصص الاجتماعيات، باسم اللجنة التنظيمية. وقد أكدت هذه الكلمات أهمية الموضوع المدروس بالنظر إلى راهنيته العلمية والديداكتيكية، وإلى الحاجة المتزايدة إلى تجديد أدوات قراءة المجال الجغرافي في علاقته بالقوة والسلطة والموارد والفاعلين.

أولا، الجلسة العلمية الأولى

«الإطار المفاهيمي والإبستمولوجي للمقاربة الجيوسياسية: تحديات وقراءات منهجية»

تضمنت الجلسة العلمية الأولى، التي أشرف على تسييرها الأستاذ "شكير عكي"، والتي خصصت لبسط الأسس المفاهيمية والإبستمولوجية للمقاربة الجيوسياسية، ثلاث مداخلات انصبت على تطور الجغرافيا

السياسية، وحدود استعمال الجيوبوليتيك، ورهانات تدريس الجغرافيا في زمن العولمة، وقد قُدمت هذه المداخلات وفق الترتيب الآتي:

المداخلة الأولى: المدارس المؤسسة للجغرافيا السياسية: اختلاف السياقات وتطور المفاهيم

(موسى المالكي، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس بالرباط)

قدم الأستاذ موسى المالكي، في المداخلة الأولى من الجلسة العلمية الأولى، عرضًا موسومًا بـ«المدارس المؤسسة للجغرافيا السياسية: اختلاف السياقات وتطور المفاهيم»، انطلق فيه من ملاحظة مركزية مفادها أن الجغرافيا السياسية عرفت، خلال العقود الأخيرة، عودة قوية إلى التداول الأكاديمي والسياسي، غير أن هذه العودة ما تزال محاطة بكثير من الالتباس المفاهيمي، خصوصًا بسبب الخلط بين مفاهيم متقاربة، مثل: الجغرافيا السياسية، والجيوبوليتيك، والجيواستراتيجية، والجغرافيا العسكرية، والجيواقتصاد. وقد ربط المتدخل هذه العودة بسياق عالمي مطبوع باحتدام الصراع حول المجال والموارد ومناطق النفوذ، وبروز قضايا استراتيجية جديدة مرتبطة بالممرات البحرية، ومصادر الطاقة، والمياه، والمعادن، والحدود، والتحالفات الدولية.

استهل المتدخل عرضه بالتأكيد على أن التفكير السياسي في المجال ليس وليد المدرسة الغربية الحديثة وحدها، بل له امتدادات عميقة في التراث الجغرافي العربي الإسلامي، وإن لم يكن قد تبلور في شكل مدرسة مكتملة أو تخصص مستقل بالمعنى الحديث. وفي هذا السياق، توقف عند إسهامات عدد من الجغرافيين والرحالة المسلمين، مثل "اليقوبي"، و"الإصطخري"، و"المسعودي"، و"الشريف الإدريسي"، مبررًا أن أعمالهم تضمنت عناصر قريبة من موضوعات الجغرافيا السياسية، من قبيل وصف المسالك والممالك، والطرق التجارية، والمدن، والأقاليم، والموانئ، والعلاقات بين السلطة والمجال. وقد أبرز العرض، على وجه الخصوص، أهمية "الشريف الإدريسي" في تطوير علم الخرائط وإنجاز تصور شامل للعالم في كتابه «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»، إلى جانب إسهامات "المسعودي" في الربط بين التجارة، والبحار، والثروات، وموازين القوة.

ثم انتقل العرض إلى المدرسة الألمانية، بوصفها إحدى المحطات المؤسسة للجغرافيا السياسية الحديثة، حيث ركز على أعمال "فريدريك راتزل" الذي ربط الدولة بالمجال الطبيعي، ونظر إليها باعتبارها كائناً عضوياً ينمو ويتوسع وفق منطق قريب من التصورات البيولوجية والتطورية. وقد أبرز المتدخل أن "راتزل" أسهم في بناء عدة مفاهيم ما تزال حاضرة في التحليل الجغرافي السياسي، مثل الموقع، والوضع، والجوار، والعزلة، والانحصار، كما جعل الدولة موضوعاً مركزيًا للتحليل، وربط قوتها بقدرتها على تنظيم المجال واستثماره. غير أن العرض لم يغفل الطابع الحتمي والعضوي في أطروحة "راتزل"، وما ترتب عنه لاحقاً من استعمالات إيديولوجية، خاصة مع "كارل هاوسهوفر" ومفهوم المجال الحيوي، حيث تحولت الجيوبوليتيك الألمانية إلى معرفة تطبيقية موجهة لصانع القرار، لكنها ارتبطت لاحقاً بتجربة النازية وبمشروع التوسع القاري، مما أسهم في تشويه سمعتها بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي مقابل ذلك، عرض الأستاذ "المالكي" خصوصية المدرسة الفرنسية، التي تبلورت في سياق مختلف، وارتبطت بأسماء مثل "فيدال دو لا بلاش"، و"ألبر ديمانجون"، و"كاميل فالو"، و"جان برون"، ثم لاحقاً "إيف لاکوست". وقد تميزت هذه المدرسة بنزعتها الإمكانية، وبمحاولتها تجاوز الحتمية الطبيعية الصارمة التي ميزت المدرسة الألمانية، من خلال التأكيد على دور الإنسان في التفاعل مع الوسط الطبيعي وتكييفه، لا الخضوع الألي له. كما أبرز العرض أن المدرسة الفرنسية انتقلت من التركيز على المونوغرافيات الجهوية والتحليل الإقليمي إلى إعادة بناء الجيوبوليتيك بوصفها أداة نقدية لفهم علاقات السلطة والمجال، خاصة مع "لاكوست" ومجلته "هيرودوت"، حيث أصبحت الجغرافيا أداة لفهم النزاعات لا مجرد وصف للمجالات. كما توقف المتدخل عند المدرسة الأنجلوساكسونية، خاصة البريطانية والأمريكية، مبرزاً أنها ازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تراجعت المدرسة الألمانية بسبب ارتباط الجيوبوليتيك بالتجربة النازية. وقد أشار إلى أسماء مثل "جيمس فيرغريف" و"آيسايا بومان"، مبيئاً أن هذه المدرسة ارتبطت أكثر بالاستراتيجيات العالمية، وبفهم شروط القوة الإمبراطورية، وبالتحليل المرتبط بصناعة القرار، خاصة في سياق إعادة ترتيب العالم بعد الحرب العالمية الأولى ثم الثانية.

وحاول المتدخل أيضًا استجلاء البصمة الصينية والآسيوية في تطور التفكير الجغرافي السياسي، منطلقًا من الفلسفة الكونفوشيوسية والفكرين الصيني والهندي القديمين، وصولًا إلى بعض المفكرين الآسيويين المعاصرين، وفي مقدمتهم المفكر الياباني "كينيشي أوماي". كما اختتم عرضه باستشراف إمكان تشكل مدرسة إفريقية في الجيوبوليتيك، اعتبارًا لما تكتسبه القارة الإفريقية من أهمية استراتيجية وديمغرافية واقتصادية متزايدة في العالم المعاصر.

وخلصت المداخلة إلى أن الجغرافيا السياسية لم تتطور في خط مستقيم، بل تشكلت عبر مدارس متعددة ارتبطت بسياقات تاريخية وسياسية مختلفة؛ فقد قدم التراث العربي الإسلامي أدوات وصفية وخرائطية ومجالية مهمة، وربطت المدرسة الألمانية الدولة بالمجال والقوة، وسعت المدرسة الفرنسية إلى تحرير التحليل من الحتمية وإعادة بنائه على أساس نقدي، بينما ركزت المدرسة الأنجلوسكسونية على البعد الاستراتيجي العالمي. وبذلك بيّنت المداخلة أن تطور المفاهيم الجيوبوليتيكية كان دائمًا مرتبطًا بتحولات موازين القوة، وبالطريقة التي تنظر بها الدول والمجتمعات إلى المجال بوصفه موردًا، ورهائنًا، وأداة للفعل السياسي.

المداخلة الثانية: الجيوبوليتيك باعتبارها مقارنة تحليلية نقدية

(فؤاد عكي، طالب باحث في سلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس بالرباط)

تمحورت المداخلة الثانية من الجلسة العلمية الأولى حول موضوع: «مفهوم الجيوبوليتيك بوصفه مقارنة تحليلية نقدية». وقد سعت إلى إبراز أن الجيوبوليتيك لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد خطاب حول الصراعات الدولية، أو أداة لتبرير اختيارات الدول الكبرى، بل بوصفه منهجًا تحليليًا مركبًا يساعد على قراءة علاقات القوة في المجال، وفهم منطق التنافس بين الفاعلين، وتفسير التحولات التي يعرفها النظام الدولي المعاصر. وقد انطلقت المداخلة من تمييز أساسي بين الجيوبوليتيك كمعرفة علمية نقدية، والجيوبوليتيك كاستعمال إيديولوجي أو أداتي قد يُوظف لتبرير الهيمنة أو الصراع أو إعادة إنتاج خطابات القوة.

وقد بُني العرض على هندسة واضحة، استهلها المتدخل بتحديد الرافعات الضرورية للتحليل الجيوبوليتيكي، وفي مقدمتها الديمغرافيا، والتاريخ، والجغرافيا، والسوسيولوجيا، والاقتصاد، والعلوم السياسية، مع التأكيد على أهمية تعدد المقاييس في التحليل، من المحلي إلى الوطني، فالجهوي، فالقاري، فالعالمي. كما شدد على أن المقاربة الجيوبوليتيكية لا تكتفي برصد توزع الفاعلين والقوى داخل المجال، بل تسعى إلى فهم علاقات التأثير والتفاعل بين المجال والسلطة، وبين الموارد والاستراتيجيات، وبين التمثلات الجماعية والقرارات السياسية. ومن ثم، فإن قوة الجيوبوليتيكي تكمن في قدرتها على الربط بين المعطيات المادية، مثل الموقع، والموارد، والحدود، والممرات، وبين المعطيات الرمزية والذهنية، مثل التصورات، والهويات، والمخاوف، والمشاريع السياسية.

وانتقلت المداخلة، بعد ذلك، إلى إبراز ضرورة بناء نقد موضوعي للمقاربة الجيوبوليتيكية، خاصة من خلال تجاوز النزعات الحتمية التي طبعت بعض المدارس الكلاسيكية، ولا سيما المدرسة الألمانية التي ربطت المجال بالقوة والدولة والامتداد الترابي. وقد اعتبر المتدخل أن القراءة النقدية تقتضي تجنب الوقوع في تفسير آلي يجعل الجغرافيا قدرًا محتومًا، كما تقتضي، في الوقت نفسه، الحذر من تحويل الجيوبوليتيكي إلى أداة دعائية أو خطاب تبريري للاستراتيجيات السياسية والعسكرية. فالتحليل الجيوبوليتيكي الرصين لا ينطلق من نتائج جاهزة، بل من مساءلة دقيقة للعلاقات بين الفاعلين والمجالات والموارد والتمثلات.

كما توقفت المداخلة عند التحديات الراهنة التي تواجه التحليل الجيوبوليتيكي في عالم يتسم بتعدد الفاعلين، وتداخل المقاييس، وتسارع التحولات، وظهور قضايا جديدة مثل الفضاء السيبراني، والبيئة، والهجرة، والأمن الطاقوي، والفاعلين العابرين للحدود. ولذلك، لم تعد الجيوبوليتيكي قادرة على الاكتفاء بأدواتها الكلاسيكية المرتبطة بالدولة والحدود والقوة العسكرية، بل أصبحت مطالبة بتجديد مفاهيمها ومناهجها حتى تستوعب التحولات الجديدة في بنية العلاقات الدولية.

وخلصت المداخلة إلى أن الجيوبوليتيكي، حين تُمارَس بوصفها مقاربة تحليلية نقدية، تمثل أداة معرفية أساسية لفهم تعقيد العالم المعاصر؛ فهي تساعد على تفكيك الصراعات، وكشف خلفيات التنافس،

وفهم منطق اشتغال القوى والفاعلين، شريطة أن تتحرر من التوظيف الإيديولوجي، وأن تحافظ على مسافة نقدية من خطابات السلطة. وبذلك تصبح الجيوبوليتيك مدخلاً لفهم العالم، لا لتبرير الهيمنة عليه.

المداخلة الثالثة: تدريس الجغرافيا في زمن العولمة: رهانات، تحولات، و آفاق ديداكتيكية

(علي راشدي، أستاذ التعليم العالي بمركز تكوين مفتشي التعليم بالرباط)

قدم الأستاذ "علي راشدي" المداخلة الثالثة من الجلسة العلمية الأولى بعنوان: «تدريس الجغرافيا في زمن العولمة: رهانات، تحولات، و آفاق ديداكتيكية». وانطلق فيها من سؤال مركزي مفاده: كيف يمكن لتدريس الجغرافيا أن يواكب التحولات العميقة التي فرضتها العولمة على علاقة الإنسان بالمجال، وعلى تمثيلات المتعلمين للعالم، وعلى وظيفة الجغرافيا المدرسية ذاتها؟

أبرز المتدخل أن تدريس الجغرافيا اليوم لم يعد ممكناً أن يظل حبيس منطق وصفي أو موسوعي، لأن المتعلمين يعيشون أصلاً داخل عالم مترابط وسريع التحول، تتداخل فيه الأبعاد المحلية والكونية، وتتقاطع داخله قضايا الماء، والمناخ، والهجرة، والمخاطر، والتنمية، والتفاوتات المجالية، والانتقالين البيئي والرقعي. وقد حددت المداخلة أهدافها الإجرائية في ثلاثة مستويات كبرى: أولها مساءلة التحولات التي يعرفها تعليم الجغرافيا في عصر العولمة؛ وثانيها تحليل الكيفية التي تعيد بها مفاهيم مثل الفهم الزمكاني، والعولمة، وأزمة المجال الترابي، تعريف غايات الدرس الجغرافي؛ وثالثها تحديد التحديات الديداكتيكية الكبرى التي تواجه مدرسي الجغرافيا بالمغرب. وانطلاقاً من ذلك، بُني العرض وفق خطة منهجية واضحة شملت: السياق والملاحظة، والإطار النظري، وحالة المعرفة، والإشكالية، والفرضيات، ومنهجية البحث، ونتائج التقصي، ومناقشة النتائج، ثم الخلاصات العامة.

وقد أبرز الأستاذ "راشدي"، في مدخل المداخلة، أن العولمة غيرت جذرياً علاقة المتعلم بالمجال، لأنها لم تعد مجرد موضوع إضافي يُدرج ضمن المقرر، بل صارت إطاراً عاماً يعيد تشكيل موضوع الجغرافيا نفسه. فالفضاء لم يعد يُدرّس باعتباره مجالاً ثابتاً ومعزولاً، بل بوصفه شبكة من التدفقات والعلاقات والروابط

المتداخلة بين المحلي والوطني والعالمي. ومن ثم، فإن تدريس المغرب، أو الجهة، أو المدينة، أو البيئة المحلية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن العالم، لأن المحلي أصبح مشروطاً بسياقات كونية أوسع. وقد صاغ المتدخل فرضية رئيسية مفادها أن العولمة تفرض على تدريس الجغرافيا الانتقال من منطوق وصفي وموسوعي إلى منطوق إشكالي، نسقي، ومتعدد التخصصات.

وعلى المستوى المنهجي، اعتمدت المداخل على مقارنة تشخيصية ديداكتيكية، جمعت بين تحليل الكتب المدرسية، واستثمار استبيانات موجهة إلى المدرسين، وملاحظة بعض الحصص الدراسية، ثم إجراء مقابلات مع المتعلمين. وقد مكّن هذا التنوع في أدوات البحث من رصد موقع العولمة في البرامج والكتب، والكشف عن طبيعة التمثيلات والممارسات الفصلية، وقياس مدى حضور الأدوات الجيومعلوماتية، والخرائط، والوثائق، ودراسة الحالات في بناء التعلّيمات الجغرافية.

وأظهرت نتائج التقصي أن حضور موضوع العولمة في الكتب المدرسية يتم، غالباً، عبر وحدات وموضوعات متفرقة، من قبيل: المغرب والعولمة، والموانئ الكبرى، والمدن العالمية، والمبادلات، والتنمية، والهجرة، والمجالات الصناعية أو السياحية. غير أن هذا الحضور لا يتحول دائماً إلى معالجة إشكالية عميقة، إذ يظل، في بعض الأحيان، أقرب إلى عرض معلوماتي أو وصفي. كما بيّنت المداخل أن المدرسين يواجهون صعوبات متعددة، منها ضعف التجهيزات الرقمية والخرائطية، ومحدودية استعمال نظم المعلومات الجغرافية والخرائط التفاعلية، وضعف الربط بين المعطيات العالمية والواقع المحلي للمتعلمين، إضافة إلى ثقل المقرر وضغط الزمن المدرسي، مما يدفع أحياناً إلى الاكتفاء بإنهاء البرنامج بدل تنمية التفكير الجغرافي.

كما ناقشت المداخل مجموعة من الممارسات الصفية الممكنة لتجديد تدريس الجغرافيا في زمن العولمة، مثل اعتماد دراسة الحالة، واستثمار الوثائق المتنوعة، والاشتغال على الخرائط والصور الجوية والرسوم البيانية، وتنظيم خرجات ميدانية، وتوظيف الأدوات الرقمية والجيومعلوماتية. غير أن المتدخل نبه إلى أن بعض هذه الممارسات تبقى محدودة الأثر إذا لم تتحول إلى مدخل لبناء التحليل المجالي والفكر النقدي، لا

إلى مجرد أنشطة تقنية أو شكلية. فالمطلوب، في نظره، هو جعل المتعلم قادرًا على فهم العلاقات بين الظواهر، وتفسير الترابط بين المحلي والعالمي، وتحليل التفاوتات والمخاطر والتحويلات المجالية، بدل الاقتصار على تحديد المواقع أو وصف الظواهر.

وفي ضوء ذلك، خلصت المداخلة إلى أن تجديد تدريس الجغرافيا في عصر العولمة يقتضي العمل على ثلاثة مداخل مترابطة: تحيين المنهاج الدراسي بما يجعله أكثر انفتاحًا على قضايا العالم المعاصر؛ وتوفير البنيات والوسائل الضرورية لتطوير الممارسات الصفية، خاصة ما يرتبط بالخرائط الرقمية والموارد الجيومعلوماتية؛ وتكوين المدرسين تكوينًا ديداكتيكيًا ورقميًا يمكنهم من تحويل المعارف الجامعية إلى وضعيات تعليمية إشكالية وذات معنى. وبذلك، أكدت المداخلة أن الجغرافيا المدرسية مطالبة اليوم بأن تنتقل من جغرافيا المعارف الجاهزة إلى جغرافيا الفهم والتحليل والمواطنة المجالية، حتى تسهم في تكوين متعلم قادر على قراءة عالم معقد، ومتشابك، وسريع التحول.

وقد أعقب هذه المداخلات نقاش علمي أغنى مضامين الجلسة، وانصب أساسًا على ضبط المفاهيم الجيوسياسية، وحدود نقلها إلى الدرس الجغرافي، وإمكانات توظيفها في تنمية التفكير النقدي لدى المتعلمين. وبعد استراحة قصيرة، استؤنفت أشغال اليوم الدراسي بجلسة ثانية خصصت لسبل الأجرأة الديداكتيكية للمقاربة الجيوسياسية.

ثانياً: الجلسة العلمية الثانية

«سبل الأجرأة الديداكتيكية للمقاربة الجيوسياسية في الدرس الجغرافي»

أشرف الأستاذ "محمد أمطاط" على تسيير الجلسة العلمية الثانية من أشغال اليوم الدراسي، التي اتجهت إلى نقل النقاش من مستواه المفاهيمي والإبستمولوجي إلى مستوى التطبيق الديداكتيكي والمنهاجي، من خلال التفكير في كيفية إدماج المقاربة الجيوسياسية في بناء التعلّمات الجغرافية، وصياغة الإشكالات، واستثمار الوثائق والخرائط، وتطوير الحس النقدي لدى المتعلمين بالسلك الثانوي. وقد عرفت هذه الجلسة بدورها ثلاث مداخلات:

المدخلة الأولى: المقاربة الجيوسياسية ورهانات تجديد منهاج الجغرافيا بالتعليم الثانوي (شكير عكي، أستاذ التعليم العالي بمركز تكوين مفتشي التعليم بالرباط)

افتتحت الجلسة العلمية الثانية بمدخلة للأستاذ "شكير عكي"، حملت عنوان: «المقاربة الجيوسياسية ورهانات تجديد منهاج الجغرافيا بالتعليم الثانوي». وقد انطلقت المدخلة من خلفية مركزية مفادها أن تجديد منهاج الجغرافيا لا يمكن أن يظل محصوراً في تغيير المضامين أو إعادة ترتيب الدروس، بل ينبغي أن يمس منطق بناء التعلّمات، وطريقة الاشتغال على المجال، وأدوات فهم القضايا الراهنة، خاصة في ظل التحولات الدولية المتسارعة، وتزايد النزاعات، وتنامي التنافس حول الموارد، وبروز أزمت بيئية واقتصادية وأمنية ذات امتداد مجالي واضح.

ركز المتدخل، في مدخله التمهيدي، على أن تنمية الملكة النقدية الجيوسياسية لدى المتعلم تمثل أحد المدخل الكبرى لتجديد تدريس الجغرافيا. فالمقاربة الجيوسياسية لا تقدم الجغرافيا بوصفها معرفة وصفية بالمجالات، بل بوصفها أداة لفهم علاقات القوة، وتحليل التفاعلات بين المجال والسلطة والموارد والفاعلين. ومن ثم، فإن إدماج هذه المقاربة في المنهاج يمكن أن يساعد المتعلم على تجاوز التلقي السلبي للمعطيات، والانتقال إلى مساءلة الظواهر المجالية، وفهم خلفياتها ورهاناتها ومآلاتها.

وقد أبرزت المدخلة أن تجديد المنهاج يقتضي الاشتغال على عدة مستويات مترابطة. فعلى مستوى الكفايات، تسهم المقاربة الجيوسياسية في إعادة بناء كفايات مادة الاجتماعيات عبر توجيهها نحو التحليل، والتركيب، واتخاذ الموقف، وفهم القضايا المركبة. وعلى مستوى البرنامج الدراسي، دعا المتدخل إلى التفكير في مضامين أكثر ارتباطاً بالقضايا الراهنة، مثل النزاعات، والموارد، والهجرة، والتحوّلات البيئية، والتفاوتات المجالية، وأدوار القوى الدولية والإقليمية. أما على مستوى الطرائق الديدانكتيكية، فقد شدد على ضرورة تجاوز النموذج التلقيني، واعتماد وضعيات تعليمية قائمة على دراسة الحالة، والاشتغال بالوثائق، وتحليل الخرائط، وبناء الإشكال، وتنمية التفكير النقدي.

وفي هذا السياق، اقترح الأستاذ "شكير عكي" نموذجًا تطبيقيًا من خلال دراسة حالة: «منطقة الساحل الإفريقي: التنمية بين الموارد والنزاعات». ويُظهر هذا الاختيار وعيًا بأهمية القضايا الإفريقية الراهنة في تجديد درس الجغرافيا، لأن الساحل الإفريقي مجال تتقاطع فيه إشكالات متعددة، من قبيل: هشاشة التنمية، وتنوع الموارد، والنزاعات المسلحة، والتنافس الدولي، وضعف الاستقرار، والتحول المناخي. وبذلك لا تُدرس المنطقة بوصفها مجالًا جغرافيًا فقط، بل بوصفها نموذجًا لفهم العلاقات المعقدة بين الموارد والتنمية والأمن والسلطة والتدخلات الخارجية.

كما بيّنت المداخلة أن الأجرأة الديدداكتيكية للمقاربة الجيوسياسية تقتضي بناء التعلم وفق مراحل واضحة، تبدأ بالانطلاق من وضعية مشكلة أو سؤال إشكالي، ثم تعبئة مكتسبات المتعلمين وتمثلاتهم، وتحليل وثائق وخرائط ومعطيات متنوعة، وربط المعطيات المحلية والإقليمية والدولية، وصولًا إلى تركيب يبرز طبيعة الرهانات الجيوسياسية المطروحة. ومن شأن هذا المسار أن يجعل المتعلم فاعلًا في بناء المعرفة، لا مجرد متلقٍ لها، وأن ينقله من معرفة «أين تقع الظاهرة؟» إلى فهم «لماذا تحدث؟ ومن يتحكم فيها؟ وما آثارها؟ وما السيناريوهات الممكنة لتطورها؟».

وانتهت المداخلة إلى أن تجديد منهج الجغرافيا بالتعليم الثانوي يمر عبر إدماج المقاربة الجيوسياسية باعتبارها مدخلًا لتحديث المضامين والطرائق والتقويم معًا. فهي تمكّن من ربط الجغرافيا المدرسية بقضايا العالم المعاصر، وتمنح المتعلم أدوات لفهم التحولات الدولية، وتساعد على بناء وعي نقدي بالمجال، وبالعلاقات غير المتكافئة بين الفاعلين، وبالأبعاد السياسية والاقتصادية والبيئية للظواهر الجغرافية. وبذلك تصبح الجغرافيا مادة لتكوين المواطن القادر على قراءة العالم، لا مجرد مادة لحفظ المواقع والمعطيات.

المدخلة الثانية: حضور المقاربة الجيواستراتيجية في تدريس الجغرافيا الإقليمية: تحليل مقارن

للمهاجرين المغربي والفرنسي

(الطلبة المفتشين تخصص الاجتماعيات)

قدم الطالب المفتش "محمد الصنهاجي"، باسم الطلبة المفتشين، المدخلة الثانية من الجلسة العلمية الثانية، الموسومة بـ «حضور المقاربة الجيواستراتيجية في تدريس الجغرافيا الإقليمية: تحليل مقارن للمهاجرين المغربي والفرنسي». وقد انطلقت هذه المدخلة من إشكالية مركزية مفادها: لماذا يبدو برنامج الجغرافيا الإقليمية في فرنسا منفتحاً على قضايا العالم، والدولة، والاتحاد الأوروبي، والتفاوتات، والرهانات الجيواستراتيجية، بينما يظل حضور هذه الأبعاد في المنهاج المغربي أقل وضوحاً، رغم أن الجغرافيا، بطبيعتها، علم يشتغل على المجال في علاقته بالقوة، والموقع، والموارد، والتوازنات؟ استهل المتدخل عرضه بتحديد الإطار النظري للمقاربة الجيواستراتيجية في الدرس الجغرافي الإقليمي، مؤكداً أن المجال لم يعد مجرد موضوع لتقديم دعائم السلطة والإنتاج والثقافة والقانون، بل أصبح إطاراً لفهم العلاقات بين الفاعلين، وموازنين القوة، وتحولات النفوذ، وأشكال التنافس حول الموارد والممرات والمواقع. ومن هذا المنطلق، أبرز أن المقاربة الجيواستراتيجية تمكّن المتعلم من تجاوز المعرفة الوصفية بالمجال نحو فهم أعمق للرهانات التي تتحكم في تنظيمه واستثماره وتدييره.

وقد بُنيت المدخلة على تحليل مقارن بين المهاجرين المغربي والفرنسي، من خلال الوقوف عند نماذج من دروس الجغرافيا الإقليمية في كلا النظامين. ففي المنهاج المغربي، ركز المتدخل على بعض الوحدات والدروس التي تتناول المجال المغربي أو المجالات الإقليمية والدولية، مبرزاً أن هذه الدروس تشتمل على معطيات مهمة حول المجال والموارد والسكان والأنشطة الاقتصادية، لكنها غالباً ما تُقدّم في قالب وصفي أو تنموي، دون استثمار كافٍ للمفاهيم الجيواستراتيجية، مثل: الموقع، والقوة، والنفوذ، والتنافس، والحدود، والممرات، والأمن، والسيادة المجالية. أما في المنهاج الفرنسي، فقد أبرزت المدخلة حضوراً أوضح لهذه المقاربة، من خلال الاشتغال على قضايا مثل فرنسا والاتحاد الأوروبي، والمجالات البحرية، والأقاليم

ما وراء البحار، وتنظيم التراب، والديناميات المجالية، ومكانة فرنسا في العالم، وهي موضوعات تُدرّس، في الغالب، من زاوية الرهانات والمصالح والتأثيرات المتبادلة بين المحلي والإقليمي والعالمي.

كما يتّين المتدخل أن الفرق بين المنهاجين لا يرتبط فقط بطبيعة المضامين، بل أيضاً بطريقة بناء الدرس الجغرافي. فالمنهاج الفرنسي يميل إلى اعتماد إشكالات مفتوحة، ووثائق متنوعة، وخرائط تحليلية تسمح للمتعلم بفهم العلاقات بين المجال والقرار السياسي والاختيارات الاقتصادية والرهانات الاستراتيجية، في حين أن المنهاج المغربي ما يزال في حاجة إلى مزيد من الانفتاح على هذا النمط من الاشتغال، حتى لا تبقى الجغرافيا الإقليمية محصورة في تقديم الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية للمجالات.

وانتقلت المداخلة، بعد ذلك، إلى إبراز القيمة الديدانكتيكية للمقاربة الجيواستراتيجية، باعتبارها مدخلاً لتجديد تدريس الجغرافيا الإقليمية. فهي تساعد المتعلم على طرح أسئلة من قبيل: لماذا تكتسب بعض المجالات أهمية استراتيجية؟ كيف تتحكم الموارد والمواقع والممرات في العلاقات بين الدول؟ ما أثر الحدود والمجالات البحرية والواجهات الساحلية في بناء القوة؟ وكيف تتحول الجغرافيا إلى أداة لفهم السياسات العمومية والاختيارات الترابية؟ ومن ثم، فإن إدراج هذه المقاربة لا يعني إضافة مفاهيم جديدة فحسب، بل يعني تغييراً في طريقة النظر إلى المجال ذاته.

وخلصت المداخلة إلى أن تجديد تدريس الجغرافيا الإقليمية في المنهاج المغربي يقتضي الانتقال من منطق العرض الوصفي للمجالات إلى منطق التحليل الجيواستراتيجي، عبر إعادة بناء الدروس حول إشكالات كبرى، وتنويع الدعامات، وتوظيف الخرائط الموضوعاتية، واستثمار الوثائق المقارنة، وربط المجالات الوطنية والإقليمية بتحولات العالم المعاصر. وبذلك تصبح الجغرافيا الإقليمية مجالاً لتكوين متعلم قادر على فهم موقع بلده ومجاله في شبكة العلاقات الدولية، واستيعاب رهانات السيادة والتنمية والأمن والموارد، بدل الاقتصار على معرفة معطيات مجالية معزولة عن سياقاتها الاستراتيجية.

المدخلة الثالثة: درس «المغرب: موقع استراتيجي»: محاولة في إعادة البناء وفق مقارنة جيوسراتيجية (الطلبة المفتشين تخصص الاجتماعيات)

قدم الطالب المفتش "رشيد سلفوه"، نيابة عن الطلبة المفتشين، المدخلة الثالثة من الجلسة العلمية الثانية، في موضوع: «درس المغرب: موقع استراتيجي: محاولة في إعادة البناء وفق مقارنة جيوسراتيجية». وقد شكلت هذه المدخلة نموذجًا تطبيقيًا لإعادة بناء درس جغرافي مقرر بالسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي، انطلاقًا من رؤية جيوسراتيجية تتجاوز التناول الوصفي التقليدي للموقع الجغرافي. انطلقت المدخلة من قراءة في بعض مؤشرات حضور المقاربة الجيوسراتيجية داخل الوثيقة الإطار الخاصة بمنهاج مواد الاجتماعيات، ولا سيما من خلال مدخل الكفايات، ووظيفة المادة، والبعد الديدانكتيكي والإبستمولوجي للجغرافيا. فقد أبرز المتدخل أن الوثيقة الإطار تتيح إمكانات مهمة لربط المتعلم بمجاله المحلي والوطني، وتنمية قدرته على فهم مشكلات واقعية، مثل الهجرة، والأمن المائي، والتغيرات المناخية، وربط التعليمات بقضايا التنمية والمواطنة والتربية المجالية. كما شدد على أن الجغرافيا، بحكم طبيعتها المعرفية، قادرة على الإسهام في فهم المجال، وتدبير موارده، والمشاركة في إعداد التراب، وتتبع التوازنات البيئية والمجالية.

ثم انتقل العرض إلى تشخيص حضور المقاربة الجيوسراتيجية وحدودها في درس «المغرب: موقع استراتيجي»، مبرزًا أن الدرس يتضمن إمكانات واعدة، لكنه يظل، في صيغته المتداولة، أقرب إلى الوصف الجغرافي منه إلى التحليل الجيوسراتيجي. فعلى مستوى الأهداف، يسجل حضور قوي لتحديد الموقع، مقابل محدودية في استحضار البعد التحليلي والتفسيري. وعلى مستوى الأشكلة، تغلب أسئلة وصفية من قبيل تحديد موقع المغرب، دون الانتقال بما يكفي إلى مساءلة دلالات هذا الموقع ورهاناته. أما على مستوى المفاهيم، فيحضر مفهوم الموقع الاستراتيجي، لكنه يحتاج إلى ربطه بمفاهيم أخرى، مثل: المجال، والموارد، والحدود، والمضيق البحري، والواجهة البحرية، والربط القاري، والتدفقات، والرهانات.

واقترحت المداخلة، في جانبها التطبيقي، إعادة بناء الدرس وفق مقارنة جيوسراتيجية تقوم على فرضية مركزية مفادها أن موقع المغرب، بحكم قربه من أوروبا، وإشرافه على مضيق جبل طارق، وانفتاحه على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، يمنحه أهمية جيوسراتيجية تجعله مجالاً رابطاً بين إفريقيا وأوروبا، وفضاءً لتقاطع رهانات اقتصادية وبشرية وأمنية متعددة. وقد صيغت هذه الفرضية عبر أسئلة موجهة، من قبيل: ما خصائص موقع المغرب عالمياً وإفريقياً؟ كيف يمنح الموقع البحري للمغرب قيمة جيوسراتيجية؟ كيف يسهم تعدد انتماءاته الجغرافية والحضارية في تعزيز مكانته؟ وما الرهانات والتحديات المرتبطة بهذا الموقع؟

وقد تم تنظيم التصور الديدانكي المقترح في مقاطع تعليمية مترابطة. ركز المقطع الأول على تحديد موقع المغرب في العالم وإفريقيا، واستنتاج دلالاته الجيوسراتيجية من حيث قربه من أوروبا وتموقعه في أقصى شمال غرب إفريقيا، ثم إبراز أهمية واجهتيه البحريتين المتوسطية والأطلسية، ومجاله البحري الواسع، وقربه من مضيق جبل طارق. كما توقف عند تعدد انتماءات المغرب الجغرافية والحضارية: الإفريقية، والمتوسطية، والعربية، والإسلامية، والمغربية، باعتبارها عناصر تمنحه قدرة على تنوع علاقاته وشراكاته. أما المقطع الثاني، فقد خُصص لتفسير أهمية الموقع الجيوسراتيجي للمغرب، من خلال ربط الموقع بجلب الاستثمارات الأجنبية، وبالدور الاقتصادي لميناء طنجة المتوسط، وبوظيفة مضيق جبل طارق في تأمين التجارة الدولية وسلاسل الإمداد. بينما عالج المقطع الثالث الرهانات والتحديات المرتبطة بهذا الموقع، خاصة على المستويين الاقتصادي والأمني، من خلال مشاريع مهيكلية، مثل ميناء الداخلة الأطلسي، وميناء طنجة المتوسط، وخط أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، إلى جانب تحديات الهجرة غير النظامية، والتخريب، ومراقبة السواحل، والتعاون الأمني والعسكري.

وخلصت المداخلة إلى أن تجديد درس «المغرب: موقع استراتيجي» لا يقتضي فقط تغيير الدعامات أو إضافة معطيات جديدة، بل يتطلب إعادة بناء منطوق الدرس نفسه: من درس يصف الموقع إلى درس يفسر قيمته، ومن جغرافيا تكتفي بتحديد الموضع إلى جغرافيا تساعد المتعلم على فهم العلاقات بين المجال والقوة

والتنمية والأمن. وبذلك تتحول المقاربة الجيوستراتيجية إلى أداة ديداكتيكية لتكوين متعلم قادر على قراءة موقع المغرب قراءة مركبة، تستحضر الإمكانيات والرهانات والتحديات، وتربط المعرفة الجغرافية بقضايا المواطنة والتنمية والسيادة المجالية.

وأعقب الجلسة الثانية فتح باب النقاش والأسئلة، حيث تفاعل الطلبة المفتشون والباحثون والأساتذة الحاضرون مع المداخلات المقدمة. وقد اختتمت أشغال اليوم الدراسي حوالي الساعة الواحدة وخمسين دقيقة بعد الزوال، بتوزيع شواهد المشاركة على الأساتذة المتدخلين، والتقاط صورة جماعية تذكارية للحاضرين، على أمل تجديد اللقاء في أيام وفعاليات علمية قادمة.